التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 141 – يجوز للدولة أن تحمي من الأرض الموات ومما هو داخل في الملكية العامة لأية مصلحة تراها من مصالح الرعية.

إقرأ في هذا العدد

-الفرق بين السياسي وعالم السياسة
-دور تركيا المرسوم لها للمرحلة القادمة
-لماذا يجتمع قادة جيوش المسلمين بقادة جيوش الأعداء؟
-سعي حثيث من نظام أحمد الشرع للتطبيع مع يهود
-حين تصبح ندرة الماء بابًا للوصاية

الأحد 15 ربيع الثاني 1448هـ | الموافق لـ 27 سبتمبر 2026 م | العدد 610 الثمن 1200 مليم | ر د م د 2643-2382

كلمة العدد

المسلمات في أوروبا : بين قهر الشوفينيين وخذلان حكامنا... ووعد اللّه القادم

أعلنت رئيسة وزراء إيطاليا جورجيا ميلوني رسمياً، يوم الأربعاء من الشهر الجاري، عن خطة لحظر "النقاب والبرقع" في المدارس الإيطالية، ولم تكن السيدة ميلوني في الحقيقة بإعلانها هذا، إلا الوجه التجاري لليمين المتطرف، الحزب الفاشي "إخوة إيطاليا " بقيادتها هي، وحزب "الرابطة" بقيادة ماتيو سالفيني. في إيطاليا في صراعه، من أجل التشبث بموقع الصدارة في السلطة السياسية لبلادها.

والغاية المعلنة من وراء خطة حظر النقاب هذه في إطار ما تُروّج له الأوساط اليمينية المتطرفة من وجوب الحظر التام لأغطية الوجه داخل المدارس، معتبرة أن "الذهاب إلى المدرسة يجب أن يكون بوجه مكشوف". ولئن تذرعت هذه الدعوى التي ضبطها اليمين الإيطالي المتطرف على أجندته السياسية، كون الملابس التي تغطي الوجه بالكامل تمنع تحديد الهوية مما يشكل خطرا أمنيا من جهة، وتعوق عملية الاندماج من جهة ثانية، فإنها لا تتجاوز في الحقيقة إلا أن تكون حلقة من حلقات سلسلة المزايدات السياسية التي فرضتها جملة الأحزاب اليمينية الأوروبية على الحياة السياسية في أوروبا، على إثر تراجع ثقة الناخبين في الأحزاب التقليدية، مما ضمن استقراراً نسبياً للحكومة، في إيطاليا، مقارنة بالحكومات الإيطالية السابقة قصيرة الأمد.

فقد استطاعت أحزاب اليمين المتطرف تحويل "التدفقات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين"، الوافدة على أوروبا من قضية استعمار للقارة الإفريقية، خاصة، ونهب ثرواتها مما دفع تلك الأفواج المفقرة للبحث عن لقمة عيش وشيء من الأمان لدى المستعمر، إلى خطابات تحمل الضحايا مسئولية انعدام الأمن في الشارع الأوروبي، وضغط الخدمات العامة، وتصور الهجرة كتهديد للهوية الثقافية القومية، مما جعل اليمين المتطرف يبدو بمثابة البديل القادر على التغيير.

وقد نجح هذا الخطاب الشعبوي المقيت بتقديمه تلك الحلول البسيطة والوعود البراقة في الدفع بهذه الأحزاب إلى صدارة المشهد الأوروبي، خاصة بعد أن نجحت في الضغط على دول جنوب المتوسط وتحويلها إلى "حرس حدود متقدم" يحمي السواحل الأوروبية، حين اعتمدت معها سياسة "العصا والجزرة" والاتفاقيات والشراكات المشتركة. فقد فرضت على ما يسمى بدول العبور والمصدر ـ تونس، والمغرب، وليبيا ـ بمنع قوارب الهجرة من الانطلاق وضبط السواحل البرية والبحرية. بل ونجحت في تحويل دول جنوب المتوسط إلى مناطق استقبال واحتجاز للمهاجرين بدلاً من وصولهم إلى القارة الأوروبية.

إلا أن تلك الإجراءات قد استنفذت مفعولها في الرأي العام الأوروبي، باعتبار أن نتائجها، سالفة الذكر، باتت تعد من الحقوق الطبيعية ولم يعد لها الأثر الانتخابي المرجو لتلك الأحزاب. وأمام السقوط السياسي للقيادات الأوروبية على الصعيد العالمي، وأمام الهبوط الفكري الذي بات يلف النخب الأوروبية وشارعها، لم يجد اليمين الأوروبي المتطرف إلا العزف على تغذية النعرات الشوفينية بالدندنة حول التعصب الأعمى ضد الجالية المسلمة، وذلك بالترهيب من الخطر على "الهوية الوطنية والثقافية التقليدية" الذي باتت تمثله المظاهر الثقافية الشرعية للمسلمين الذين باتوا عنصر حيويا في المجتمعات الأوروبية، كالحجاب أو البرقع، أو موضوع صوم رمضان أو القيام بشعيرة الأضحية، بعد أن اطمأنوا لاستحالة تدخل حكام البلاد الإسلامية لحماية المسلمين المغتربين في ديار الكفر بعد أن ألجأتهم سياسات التبعية التي أذلونا بها إلى هجر ديارهم، أو الدفاع عن حقهم الشرعي في التشبث بهويتهم، وعدم الاندماج والذوبان في تلك المجتمعات.

وأمام هذ الاستغلال السياسي باستخدام الفكر الشوفيني، وتوجيه العداء نحو المهاجرين المسلمين من قبل قادة سياسيين عديمي الاستنارة، وأمام حكام في بلاد المسلمين لا يردون عن وجوههم اللطم، ستظل جالياتنا في الشتات تتجرع غصص السياسات الرعناء لحكام الكفر، وسياسات خذلان العبيد، حتى يأتي موعود المولى عزّ وجلّ بتحقق بشرى رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم حين سُئل عن أي المدينتين تفتح أولاً: القسطنطينية أم رومية؟ فقال النبي صلى اللّه عليه وسلم: "مَدِينَةُ هِرَقْلَ تُفْتَحُ أَوَّلًا"، فيعظ أهل روما أناملهم من الحسرة على ما فاتهم من خير.

بقلم أ. عبد الرؤوف العامري

التحرر الحقيقي يتطلب القطع مع الروابط الاستعمارية

لا مجرد مراجعة الاتفاقيات

شدّد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، محمد علي النفطي، على ضرورة مراجعة اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي بما يجعلها أكثر واقعية وإنصافاً ويعزز شراكة متوازنة تراعي مصالح الطرفين، خاصة في مجالات التجارة والتعاون المالي والبرامج العلمية والهجرة.

ويأتي ذلك بعد دعوة رئيس الجمهورية قيس سعيّد، في 31 أوت 2026، إلى مراجعة الاتفاقية وجعلها «أكثر توازناً وأكثر عدلاً»،بعد الرفض الشعبي المتزايد لهذه الاتفاقيات وما أحدثته من تدهور اقتصادي واختلال أمني و سيا سي .

ويرتبط الاتحاد الأوروبي وتونس منذ سنة 1995 بـ«اتفاقية شراكة» تسمح بإنشاء منطقة تبادل حر تشمل فقط المنتجات المصنعة. ثم حصلت تونس عام 2012 على صفة «الشريك المتميّز» مع الاتحاد الأوروبي، ما عزّز علاقاتها السياسية والاقتصادية ومهّد الطريق لمفاوضات اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمّق (ALECA/DCFTA) المعروفة باسم «أليكا»، التي انطلقت رسمياً في أكتوبر 2015 في تونس بهدف توسيع التعاون التجاري والاستثماري بين الطرفين،وتشمل تحرير قطاعي الفلاحة والخدمات اللذين كانا خارج نطاق التبادل الحر منذ منتصف عقد التسعينات، بما يتيح للشركات الأوروبية منافسة المؤسسات التونسية في مجالات حيوية على غرار الإنتاج الزراعي والقطاع الصحي ومنظومة البنوك وقطاع الطاقة،في خطوة إضافية لمزيد إرباك اقتصاد البلاد المتهالك.

وأشارت تقارير محلية إلى دراسة أنجزها المعهد التونسي للإحصاء بالتعاون مع البنك الدولي وصدرت نتائجها سنة 2013، مفادها أن النسيج الصناعي التونسي فقد نحو 55٪ من مكوناته خلال الفترة الممتدة بين 1996 و2010، وذلك نتيجة تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الموقعة سنة 1995. وقدرت الدراسة عدد فرص العمل المفقودة خلال نفس الفترة بين 300 ألف و500 ألف موطن شغل. كما أدى تفكيك المعاليم الجمركية التدريجي على المنتوجات الصناعية الموردة من الاتحاد الأوروبي، حسب العديد من التقارير، إلى فقدان ما لا يقل عن 24 مليار دينار للخزينة العمومية في المدة الممتدة بين 1996 و2008، وهو ما يعادل تقريبًا خمس الدين العام الحالي للبلاد. وتشير تقارير إلى أن نحو 40٪ من المؤسسات قد تتعرض للانكماش أو الإغلاق نتيجة هذه الاتفاقية، لعدم جاهزيتها لمواجهة المنافسة الأوروبية غير المتكافئة من حيث التكنولوجيا والمعرفة والحوافز المالية والإدارية.

التتمة في الصفحة الثانية

اريتريا من نظام منبوذ إلى شريك وظيفي :

ترتيبات واشنطن في زمن حرب الممرات

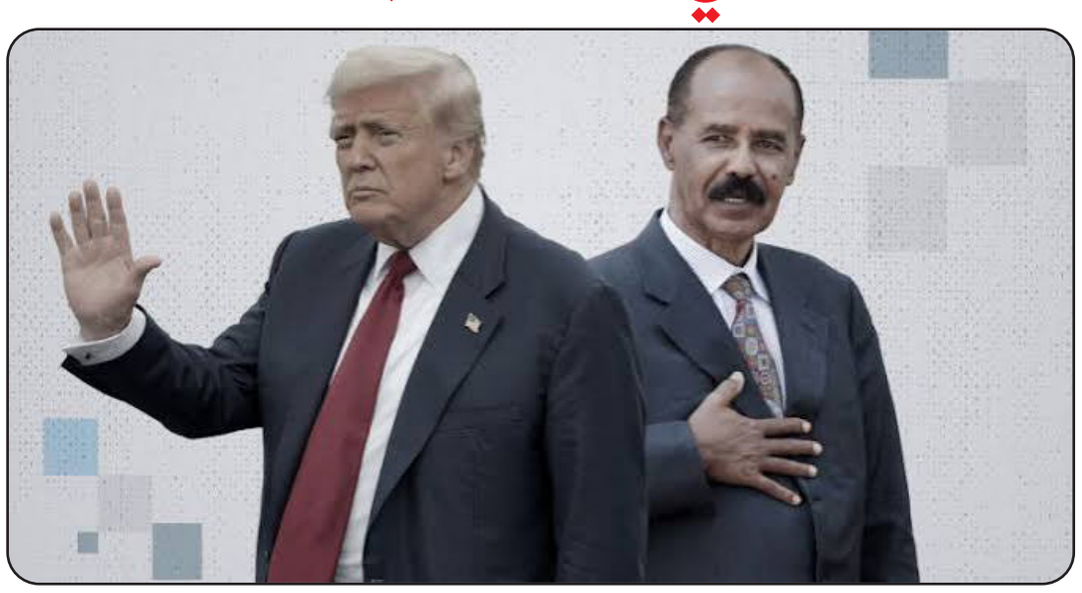

في زمن حرب الممرات، تتحول إريتريا من نظام منبوذ إلى شريك وظيفي. المفارقة ليست في القرار، بل في التوقيت.

ليست العقوبات سوى قشّة على سطح بحر مضطرب. فما جرى في 18 سبتمبر/أيلول 2026، حين أزالت واشنطن إدراجات مرتبطة بالأمر التنفيذي رقم 14046 الصادر في سبتمبر/أيلول 2021، لم يكن "رفعاً كاملاً للعقوبات عن إريتريا"، بل إنهاء إطار قانوني بعينه كان قد وُلد من رحم حرب تغراي . لكن المعنى الحقيقي أوسع من النص القانوني؛ إنه إشارة إلى أن البحر الأحمر، من هرمز إلى باب المندب، أصبح ساحة إعادة تموضع كبرى ، وأن أسمرا — على قسوتها — صارت رقماً في معادلة أمنية لا في معادلة قيمية.

الجغرافيا خادمة لشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان

تقع إريتريا على الضفة الإفريقية للبحر الأحمر، وتشرف على جزء حساس من خطوط الملاحة بين قناة السويس والمحيط الهندي. وفي ظل توسع العمليات الحوثية في اليمن ، وتهديد حركة الملاحة الدولية، لم تعد واشنطن تنظر إلى أسمرا بعين "النظام القمعي" فقط، بل بعين القاعدة الجغرافية التي يمكن أن تخدم أمن الممرات. وهنا يظهر التناقض الأمريكي في أنصع صوره: واشنطن تتحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكنها عندما تشتد حاجتها إلى جغرافيا حيوية، تمد يدها إلى الأنظمة الديكتاتورية نفسها التي طالما انتقدتها.

إريتريا لم تجرِ انتخابات وطنية منذ استقلالها عام 1993 ، وتخضع لحكم أفورقي الموصوف بالدكتاتور القمعي. في سبتمبر/أيلول الماضي، وقّع أكثر من 180 كاتباً ، بينهم أولغا توكارتشوك وجي إم كويتزي ، رسالة تطالب بالكشف عن مصير 12 كاتباً اعتقلوا عام 2001. كما تشن السلطات الإريترية حملات اعتقال تعسفي واسعة النطاق على الأغلبية المسلمة في اريتريا، تشمل العلماء، والمشايخ، والدعاة، والمعلمين الإسلاميين. ويُزج بهؤلاء في سجون سرية ومراكز احتجاز تفتقر لأدنى المعايير الحقوقية، حيث يعاني الآلاف منهم من الإخفاء القسري لسنوات طويلة دون توجيه تهم رسمية أو تقديمهم لمحاكمات عادلة، لكن في واشنطن، يبدو أن ساعة الحقوق تتباطأ عندما تدق ساعة الممرات.

إيران وهرمز : أوراق ترامب تتبعثر

العقوبات التي انتهت لم تكن مجرد إجراء تقني. فقد فرضتها إدارة بايدن في نوفمبر 2021 ، بسبب دور القوات الإريترية إلى جانب القوات الفيدرالية الإثيوبية في حرب تغراي. وشملت قوات الدفاع الإريترية ، وحزب الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، وشركة البحر الأحمر التجارية. وبعد اتفاق بريتوريا في 2022، لم تختفِ التوترات في شمال إثيوبيا، ولا ملف غرب تغراي ، ولا التنافس الإثيوبي للوصول إلى البحر الأحمر. لذلك ، فإن أي انفتاح أمريكي على أسمرا سيظل بحاجة إلى إدارة دقيقة، حتى لا يتحول إلى وقود إضافي في ظلّ التنافس الإريتري-الإثيوبي.

التتمة في الصفحة الثالثة

الفرق بين السياسي وعالم السياسة

يعمل عملاء أمريكا ضمن الهجمة الصليبية التي تقودها أمريكا على البلاد الإسلامية، بكل نشاط وقوة لتحقيق أهدافها، والمتمثلة بإحكام السيطرة على الأمة الإسلامية ومقدراتها جغرافياً وعقائدياً، واستخدام هذه الإنجازات لتركيع أوروبا والصين، والتفرد بالموقف الدولي والتسلط على شعوب الأرض ونهب ثرواتهم.

فكما أن عملاء أمريكا في باكستان قد انبروا إلى جانب منافق تركيا لتوظيف مقدرات الأمة العسكرية في كلا البلدين لتركيع العالم أمام أمريكا، من خلال الحلف الذي عقدوه بينهم وبين مملكة آل سعود، كان النظام في مصر لا يقل استعداداً للانضمام إلى ذلك الحلف، سواء أكان مباشرة أم غير مباشرة. فتاريخ النظام في مصر غني عن التعريف في خيانته لله ولرسوله وللمسلمين، وفي عدائه لهم وولائه للكافرين من يهود ونصارى، وما خيانته وخذلانه للمستضعفين في غزة هاشم، على بعد أمتار من قاهرة المعز، إلا مثال على ذلك.

وفي هذا السياق، تأتي زيارة جزار السعودية، ابن سلمان، إلى نظيره السيسي يوم الثلاثاء الماضي، حيث أكدا خلال مباحثاتهما في القاهرة على أهمية حماية أمن الملاحة وحرية العبور في مضيقي هرمز وباب المندب والبحر الأحمر، وجاء في بيان للرئاسة المصرية أن السيسي وابن سلمان أكدا "الموقف المصري السعودي الحريص على ضمان حرية وأمن الملاحة البحرية في مضيقي هرمز وباب المندب وفي البحر الأحمر". فيما شدد السيسي على أن أمن السعودية ودول الخليج يشكل جزءاً من الأمن القومي المصري، مع إدانة القاهرة لأي اعتداءات أو تهديدات تستهدف سيادة المملكة أو استقرارها أو سلامة أراضيها، وكذلك حرية الملاحة في الممرات البحرية الدولية. وشدد الطرفان على أن الظروف الإقليمية الراهنة تستدعي مزيداً من التضامن والتنسيق بين البلدين، في وقت تواجه فيه المنطقة اضطرابات متزايدة تهدد طرق التجارة وإمدادات الطاقة.

فالذي جمع الطرفين هو تأمين الملاحة للسفن التي تنهب ثروات الأمة وتصدرها إلى أسيادهم الكفار الاستعماريين في الغرب، أو قل إدارة الأزمة بما يخدم مصالح سيدتهم أمريكا، في ظل سماح الحوثيين بعبور سفن أمريكا دون سواها من مضيق باب المندب، بحجة الاتفاق الذي عقدوه مع أمريكا العام الماضي، والذي يقضي بسماحهم لسفن أمريكا بحرية الملاحة في البحر الأحمر والعبور من مضيق باب المندب. أي أن الطرفين يتفقان على دعم ما تم إنجازه من قطع الطريق أمام السفن غير الأمريكية. فكما كانت أمريكا تستخدم إيران بعبعاً لابتزاز دول الخليج، فهي اليوم تستغل ظروف الحرب لابتزاز العالم، أوروبا والصين ومن ورائهما والمحيطين بهما، مع الأخذ بعين الاعتبار انشغال روسيا بحربها مع أوكرانيا، وعدم وجود أفق سياسي لديها للتحالف مع الصين، مثلاً، أو التصالح مع أوروبا.

وفي هذا السياق، أكد السيسي دعم مصر للإجراءات التي تتخذها السعودية لحماية أمنها واستقرارها، أي حماية مكتسبات أمريكا في المنطقة، ومنها تمكين الحوثيين من خلال ملاحقة وقصف خصومهم من عملاء بريطانيا في اليمن، عبر التظاهر بالعداء للحوثيين وشن الحرب عليهم. وهذه السياسة هي التي مكنت الحوثيين مؤخراً من تحقيق إنجازات مهمة، حيث سيطروا على أجزاء من الساحل الغربي لليمن المطل على البحر الأحمر وباب المندب. فتأكيد السيسي للإجراءات التي تتخذها السعودية هو مساندة واستعداد للانخراط في هذه العملية، التي ربما ستضمن إنزال قوات مصرية في اليمن إلى جانب قوات باكستانية وتركية وسعودية، للقضاء على عملاء بريطانيا في اليمن، وسطه وجنوبه، ثم القضاء لاحقا على الحوثيين عندما تستنفد أمريكا مصلحتها منهم، وتنصيب كرازاي يمني على أنقاضهم هم وبريطانيا وإيران.

في ضوء هذه اللعبة القذرة التي تديرها رأس الكفر أمريكا، وجنودها الأوفياء من حكام المسلمين أعداء الله ورسوله والمسلمين، يجب على المخلصين في الأمة، وخصوصاً في هذه البلاد القوية بعقيدتها قبل قوتها العسكرية الكبيرة، أن يوقفوا هذه الخيانة، التي إن تركت تمر فإنها ستحرق الأخضر واليابس، وسيتربع الوحش الأمريكي في المنطقة وينكل بأهلها شر تنكيل. فتاريخه مع الهنود الحمر وأمريكا الوسطى والجنوبية، وهيروشيما وناغازاكي وأفغانستان والعراق وغيرها، تاريخ وحشي همجي فهو سيكون هولاكو العصر بل أكثر إجراماً.

لذلك فإن وجوب الإطاحة بهؤلاء الخونة من جنود ترامب، في باكستان والحجاز والكنانة وتركيا، هو الواجب الذي لا يضاهيه في الوجوب أي واجب آخر، وتجاهله أو الانشغال عنه بأي عمل آخر، مهما ظُنَّ أن فيه خيراً، هو جريمة تضاهي التولي يوم الزحف. ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

الأستاذ محمود الليثي

دور تركيا المرسوم لها للمرحلة القادمة

نشر موقع أكسيوس أن البيت الأبيض أصدر مؤخرا تفاصيل استراتيجية الأمن القومي الجديدة، لإدارة ترامب، وهي وثيقة مكونة من 33 صفحة ركزت فيها على عدة قضايا من بينها وأهمها، البلاد الإسلامية. ويعود سبب اهتمام أمريكا بالشرق الأوسط لأهميته الجغرافية وموقعه الجيوسياسي الفريد. وقد خصصت هذه الاستراتيجية صفحتين لملف الشرق الأوسط، وتحدثت فيهما عن رؤيتها لمستقبل المنطقة في ظل الصراعات القائمة، وطبيعة توجهات أمريكا لما سيحدث مستقبلا لإعادة صياغة موازين القوى في الشرق الأوسط لمرحلة ما بعد الحرب على إيران. وتتمحور المفاصل الأساسية للاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط الجديد (أو ما يُعرف بخطط ما بعد الحرب الإقليمية) حول ركائز استراتيجية رئيسية تسعى إدارة ترامب عبرها إلى إعادة صياغة التحالفات الأمنية والسياسية في المنطقة، من مثل بناء تحالف إقليمي رادع مثل اتفاقية مكة للدفاع المشترك لضبط إيقاع إيران في المنطقة أو كبح جماحها، وتأمين الممرات المائية وطرق الطاقة، وحل مسألة غزة بحسب رؤية أمريكا، والتوسع في اتفاقيات أبراهام والتطبيع مع كيان يهود وأمنه، والاندماج الاقتصادي والتكنولوجي، وإعادة هيكلة الناتو على أساس الإنفاق الدفاعي أي الدفع مقابل المشاركة، بالإضافة لموضوع الصين.

باختصار شديد إنها إعادة صياغة لمنطقة الشرق الأوسط التي تقع في قلب العالم عند ملتقى القارات الثلاث: آسيا، وأفريقيا، وأوروبا، وتعتبر المركز الأساسي لأسواق الطاقة العالمية، حيث تمتلك مزيجاً فريداً من الوقود الأحفوري الهائل وإمكانات هائلة للطاقة المتجددة، ويبلغ عدد سكانها 469 مليون نسمة.

وهنا يأتي السؤال المهم ألا وهو هل تستطيع أمريكا بالرغم من كل التحديات القائمة، القيام بهذه الصياغة لمنطقة الشرق الأوسط بمفردها ومباشرة، أي من دون وسيط أو حليف إقليمي يكون لها طوق نجاة، وإقصاء كل طرف منافس؟ وهل سينجح هذا المشروع الاستعماري الجديد القديم؟

لماذا تركيا بالذات؟

بالنسبة لموقعها ضمن خارطة الشرق الأوسط فإن تركيا تقع في ملتقى قارات العالم القديم آسيا وأوروبا وأفريقيا، ما يمنحها موقعاً جيوسياسياً فريداً يجعلها جسراً وممراً حيوياً بين الشرق والغرب. وتكمن الأهمية الجيوسياسية لتركيا في النواحي التالية:

§ كونها تقع في مكان من العالم يجعلها تتحكم بالمضائق المائية كالبحر الأسود شمالا ومضيق البوسفور وبحر إيجة غربا والبحر الأبيض المتوسط جنوبا.

§ تشكل مركز أمن الطاقة، حيث تعتبر ممراً رئيسياً لنقل الغاز والنفط من بحر قزوين وآسيا الوسطى إلى أوروبا عبر خطوط أنابيب استراتيجية مثل TANAP و TurkStream .

§ تُعتبر العقدة التجارية (الممر الأوسط) حيث تربط آسيا بأوروبا عبر طريق الحرير القديم ومشاريع النقل مثل ممر زنغزور وطريق التنمية، لتكون مركزاً تجارياً عالمياً.

§ القوة العسكرية في الناتو حيث تضم ثاني أكبر جيش والبلد الإسلامي الوحيد في حلف الناتو، ما يعزز دورها الأمني في منطقة الشرق الأوسط.

§ العمق الإقليمي والثقافي حيث تملك روابط وثيقة مع دول آسيا الوسطى من خلال منظمة الدول التركية ومحيطها الإسلامي والشرق أوسطي.

§ تعتبر مكتفية ذاتياً بشكل كبير في القطاع الزراعي والغذائي، وتحتل المرتبة الأولى أوروبياً والثامنة عالمياً في الإنتاج الزراعي، وتنتج مئات أنواع المحاصيل، أي أنها صمام الأمان في الأمن الغذائي العالمي.

§ العمق التاريخي والإسلامي المتجذر في المنطقة إذ كانت حاضرة الخلافة العثمانية لمدة 624 عاماً، كما بلغت مساحة الدولة العثمانية في أقصى اتساع لها نحو 5.2 إلى 5.5 مليون كيلومتر مربع تقريباً في عام 1683م. وهي بذلك تمتلك مقومات الدولة الحقيقية إن توفر شرط الإرادة السياسية الصحيحة.

§ تنوع ووفرة هائلة في الثروات الطبيعية كالمعادن وغيرها التي حباها الله سبحانه وتعالى في هذه البلاد.

❖ يضم شرق البحر المتوسط مخزوناً ضخماً من الغاز يقدر بأكثر من 3 آلاف مليار متر مكعب.

❖ توجد كميات كبيرة من النفط في قاع البحر المتوسط.

دور تركيا المرسوم للمرحلة القادمة ليس دوراً إقليميا بل دور محوري:

كما يرى القارئ الحصيف والباحث السياسي أن هذه المعطيات الجيوسياسية تفتح شهية أمريكا، وهي التي دفعتها لتوكل إلى تركيا تنفيذ سياستها في المنطقة بالوكالة في معظم الملفات الحساسة والشائكة؛ العراق، وسوريا، ولبنان، وليبيا، وإيران، وروسيا/أوكرانيا، وقبرص، وغزة، بل حتى منطقة الخليج.

إن أردوغان يمارس الحكم لأكثر من ربع قرن وقد تعامل مع هذه الملفات سابقا خدمة لمصالح أمريكا، ولكن يبدو أنه هذه المرة سيلعب دورا محوريا أكثر منه إقليميا لصياغة المنطقة بحسب رؤية أمريكا، بعبارة أخرى فإن أردوغان ينفذ سياسة أمريكا المرسومة له للمرحلة القادمة ضمن خطين متوازيين؛ السياسي والشعبي، فعلى الصعيد السياسي يعمل على أمركة الشرق الأوسط تحديدا على مستوى الطاقة والتحكم بها إنتاجا وتسويقا، وما مشروع "طريق التنمية" عنا ببعيد، وهو ممر استراتيجي بري وسككي يربط ميناء الفاو الكبير في جنوب العراق بالحدود التركية وصولاً إلى أوروبا، ويهدف لتحويل العراق وتركيا إلى مركز تجاري عالمي لسلاسل الإمداد!

وأما على الصعيد الشعبي فإن تنامي نفوذ تركيا في المنطقة بمظهر "الأردوغانية" بكل ما تحوي من توجهات وتطلعات إسلامية يحملها الشارع في ذاكرته التاريخية تنعكس شعبيا على أنها مناهضة للكمالية التي تعادي الإسلام، وهذا المظهر بحد ذاته يولد شعورا جماهيريا جياشا يفهمه الشارع على أنه "عثمنة" المنطقة وليس العكس. إنه مما ينبغي أن يُعلم من السياسة بالضرورة أن النخبة السياسية الحاكمة في البلاد الإسلامية برمتها ومنها أردوغان وحزبه حزب العدالة والتنمية لا يفكرون سياسيا وفقا للإسلام، بل يفكرون كما يريد الغرب منهم، فالفكر السياسي والنتاج السياسي هو تنفيذ لمخططات أمريكا وليس رعاية شؤون المسلمين.

إن أمريكا تتعامل معنا من منطلق القوة والنفوذ فقط، دون الأخذ بالاعتبار جانب القيم والأخلاق والخصوصية المبدئية، ولكنها نسيت أو تناست أن أمريكا قبل حربها على إيران هي ليست أمريكا بعدها. إنها اليوم تعاني من أزمات داخلية خانقة اقتصاديا وأخلاقيا وسياسيا، فالهيبة السياسية التي صنعتها وحمت نفسها بها ردحاً من الزمن سقطت في حرب يهود التي أدارتها هي على غزة ولم يعد "النموذج الأخلاقي" الذي كانت تتشدق به يلقى ترحيبا لدى شعوب العالم. فقد عرّت حرب الإبادة كل القيم الغربية من حقوق للإنسان وحقوق المرأة وغيرها فكشف المستور للقاصي والداني.

إن ما تخطط له أمريكا للبلاد الإسلامية لن يُكتب له النجاح على المدى الطويل، فالتخبط والتراجع حالة واضحة يراها المتابع السياسي، ونضوج الشعوب الإسلامية وتعطشها للإسلام عقبة كأداء ومستعصية على الكافر المستعمر.

إن أزمة الديمقراطية الليبرالية والبحث عن نماذج حكم بديلة خارج الأطر التقليدية، تزايدت وتيرته في السنوات الأخيرة بين الفلاسفة والكتاب السياسيين في الغرب. نعم، أنا أتفق مع أمريكا أن منطقة الشرق الأوسط على موعد مع تغيير استراتيجي وجيوسياسي جذري، ولكن ليس على مقاسها، بل على مقاس الإسلام العظيم بعقيدته الصحيحة وشريعته الغراء وبخلافته الراشدة على منهاج النبوة التي بشر بها الصادق الأمين ﷺ ولا يفصلنا عن هذا التغيير إلا حسن الظن بالله سبحانه وتعالى وحسن التوكل عليه، ثم جهود المخلصين ممن تأسوا بنبيهم منهجا وسيرة ونذروا أنفسهم لله سبحانه وتعالى.

بقلم أ. فؤاد حامد أيوب

تتمة :التحرر الحقيقي يتطلب القطع مع الروابط الاستعمارية لا مجرد مراجعة الاتفاقيات

وبسبب المعارضة الشديدة التي واجهتها اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمّق «أليكا»، من الرأي العام لما تحمله من تهديد مباشر للنسيج الإنتاجي والأمن الغذائي والسيادة الاقتصادية، تم تجميد مسار التفاوض حولها بعد 25 جويلية 2021 دون إعلان رسمي عن إلغائها. وفي المقابل، اتجهت العلاقات التونسية-الأوروبية إلى اعتماد صيغ بديلة للتعاون، تمثلت في اتفاقيات وأطر شراكة جزئية، من أبرزها مذكرة التفاهم الموقعة في 16 جويلية 2023 حول «شراكة استراتيجية وشاملة»، التي شملت مجالات الدعم المالي، والهجرة غير النظامية، والطاقة، وبعض التسهيلات التجارية، بما يسمح بالحفاظ على مستوى من النفوذ الاقتصادي الأوروبي خارج الإطار التعاقدي الثقيل لاتفاقية الأليكا، وبآليات أقل إثارة للاعتراض الداخلي. وقد اتجهت تونس خلال 2026 إلى توسيع نظام اللزمات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، حيث صادق مجلس نواب الشعب على خمس اتفاقيات لإقامة محطات شمسية بقدرة جملية تقارب 598 ميغاواط وباستثمارات تناهز 1.64 مليار دينار. وتشمل المشاريع محطات في سيدي بوزيد وقفصة وقابس، في إطار توجه يستهدف تعزيز الأمن الطاقي وتقليص الاعتماد على الغاز الطبيعي المستورد.

ويأتي في السياق نفسه تصديق مجلس نواب الشعب في 31 ديسمبر 2025 على تعديل اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي عبر تحيين قواعد المنشأ، بهدف الحفاظ على الامتيازات الجمركية للصادرات التونسية ابتداءً من 1 جانفي 2026. ورغم ما توفره هذه التعديلات من حماية مؤقتة لبعض القطاعات، فإنها تُنذر بتعميق العجز التجاري وتكريس منوال التبعية والمناولة، وقد أقرت على عجل ودون نقاش، ما أثار انتقادات تحذّر من مزيد ارتهان الاقتصاد التونسي لأوروبا ومخاطر مقايضات غير معلنة في ملفات حسّاسة كالهجرة. ولا يخفى عن أي مراقب دور فرنسا وأوروبا في إدارة ملف الهجرة في تونس، فالجمعيات التي تعمل في مجال اللجوء والهجرة تحصل على دعم من الوكالة الفرنسية للتنمية. ولا شك أن معالجة ملف المهاجرين الأفارقة من خلال التعاون مع الأطراف الأوروبية تمثل امتداداً للسياسات الاستعمارية والتدخل الخارجي في الشأنين السياسي والأمني لتونس، وتحويل تونس إلى نقطة عبور وفرز للمهاجرين نحو أوروبا.

في الختام، يظهر أن المسار الاقتصادي بعد إجراءات 25 جويلية لم يبتعد عن التبعية للغرب، ورغم محاولات الرئيس قيس سعيّد في السنوات الأخيرة التملص الجزئي من هذه الإملاءات، مثل رفض رفع الدعم أو تجميد بعض الاتفاقيات، فإن النفوذ الخارجي استمر عبر قنوات بديلة، سواء من خلال التمويل المباشر الاستثنائي أو الشراكات الجزئية. ويؤكد هذا الواقع أن التحرر الحقيقي لا يكون بمراجعة الاتفاقيات بل يتطلب القطع مع الروابط الاستعمارية، واسترجاع القرار السياسي، وذلك باستعادة سلطان الإسلام كاملا وانفتاح تونس على محيطها الإقليمي ضمن حاضنة الأمة التي تنتمي إليها، خير أمة أخرجت للناس، لتستحق أن يكون عليها خير دولة بإذن الله، هي دولة الخلافة الراشدة الموعودة، فهي الدولة التي تعدل بين رعاياها ولا تظلمهم قيد أنملة أو تتركهم للجوع والعطش في ربوع الصحراء تحت جمرة القيظ، بل تعطيهم حقوقهم كاملة لا فرق بين أبيض وأسود إلا بالتقوى.

الدكتور الأسعد العجيلي

لماذا يجتمع قادة جيوش المسلمين بقادة جيوش الأعداء؟

كشفت وسائل الإعلام في الأيام الأخيرة عن اجتماع سري مغلق بين قادة جيوش السعودية والإمارات والبحرين والكويت وقطر والأردن ومصر وقائد القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم) الأدميرال براد كوبر، ورئيس أركان كيان يهود إيال زامير، وفقاً لموقع أكسيوس الإخباري، وذلك في ألمانيا وبدون علم وزارة الدفاع الألمانية. وبحسب الموقع أيضاً فقد طمأن الأدميرال براد كوبر الدول المشاركة بأن جيش أمريكا لن يسحب قواته من المنطقة رغم هجمات إيران التي استهدفت قواعد أمريكية فيها، كما أطلع المشاركين في الاجتماع على خطة أمريكا لتوسيع حركة السفن في مضيق هرمز. كما صرّح مسؤول في كيان يهود أن الجنرال إيال زامير قد أطلع المشاركين على عمليات جيش كيانه في مختلف الجبهات. وبحسب البيان الذي نشرته القيادة المركزية الأمريكية فقد ناقش القادة فرص تعزيز التعاون الأمني في الشرق الأوسط.

إزاء هذا الفعل الشنيع لقادة جيوشنا؛ يبيّن المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير الأمور الآتية:

أولاً: لقد كانت الأمة تنتظر من هؤلاء القادة أن يجتمعوا لينظروا في خيانات حكامهم، وتآمرهم مع أعداء الأمة، ليقرروا خلعهم ومبايعة خليفة واحد للمسلمين، لكنهم ساروا على خطا حكامهم في الخيانة والتآمر على الأمة فالتقوا برئيس أركان يهود، الذين لم تجف أيديهم من دماء المسلمين في فلسطين ولبنان وسوريا. والتقوا بقائد القيادة المركزية الأمريكية، قتلة المسلمين في العراق وأفغانستان واليمن وإيران؛ فإنها والله لإحدى الكبر!

ثانياً: إنّ تحركات أمريكا في البلاد الإسلامية هدفها إحكام سيطرتها عليها، وبسط نفوذها على مواقعها الاستراتيجية، وإخراج منافسيها التقليديين الأوروبيين منها، وهي في خطتها هذه تجعل هؤلاء القادة العسكريين مجرد أدوات لتنفيذ سياستها تلك، كما تفعل مع الحكام الرويبضات.

ثالثاً: تهدف أمريكا إلى جعل كيان يهود جزءاً من المنظومة الأمنية في المنطقة، ولقد استمع أولئك القادة إلى رئيس أركان كيان يهود وهو يشرح عمليات كيانه المسخ في مختلف الجبهات، وكأنّ تلك العمليات في بلاد الواق واق وليست في بلادهم! فلو كان عند أحدهم ذرة من حياء لما رضي أن يجلس في ذلك الاجتماع، الذي يعزز التعاون الأمني من منظور أمريكا.

إنّ المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير يحذّر أولئك القادة، وجميع القادة العسكريين في بلاد المسلمين؛ وكل من يتآمر على الأمة مع أعدائها ويشارك في خيانتها، وكل من يسكت على خيانات الحكام الرويبضات، يحذرهم جميعا من عواقب خياناتهم في الدنيا والآخرة، فانظروا في أمركم أيها القادة العسكريون، وسارعوا بالعودة إلى صف الأمة والتوبة إلى الله سبحانه وتعالى، وبادروا إلى الاجتماع لخلع أولئك الحكام الرويبضات، ومبايعة خليفة واحد يوحّد الأمة في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

وهذا حزب التحرير، الرائد الذي لا يكذب أهله؛ يمدّ يده إلى كل مخلص من أبناء الأمة وقادتها لنصرته لإقامة الخلافة على منهاج النبوة، ففي ذلك عزّ الدنيا والآخرة ورضوان من الله أكبر.

﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾

المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

سعيٌ حثيث من نظام أحمد الشرع للتطبيع مع يهود

لا يخفى على كل متابع خبير بمجريات الأحداث ما آلت إليه العلاقات بين سوريا وكيان يهود في الآونة الأخيرة، حيث شهدت الساحة الميدانية تصعيداً لافتاً قامت فيه قوات الكيان الغاصب باستهداف مطار أبو الظهور العسكري، متذرعة بوجود قوات تركية في الموقع.

وجاءت تصريحات ساسة هذا الكيان لتؤكد خطاً أحمر مفاده أنه لن يسمح بتأسيس قواعد أو نقاط ارتكاز تركية في أراضي سوريا، حتى وإن كانت في الشمال كما هو الحال في مطار أبو الظهور.

وفي المقابل، جاءت تصريحات الشيباني لتنفي وجود أي قوات أجنبية حسب كلامه، مقترنة بإدانة لفظية باهتة لهذه الاستهدافات، في موقف متكرر وممجوج يحاكي تماماً ردود نظام آل أسد على مر عقود طويلة تجاه كيان يهود واعتداءاته المتكررة دون أفعال حقيقية تردع عدوانه بل تزيله من البلاد.

وبدل الرد العسكري القاصم على هذا الخرق والعدوان، سرعان ما تم الإعلان عن لقاء احتضنه الأردن، جمع وزير خارجية سوريا مع رئيس الموساد في كيان يهود. وتمحورت المباحثات في هذا اللقاء الاستخباراتي رفيع المستوى حول دفع عجلة التطبيع نحو الأمام تحت مسميات براقة ومخادعة من قبيل "الاتفاق الأمني وتهدئة الحدود". ورغم التكتم الشديد والسرية المطلقة التي تحيط بالبنود التي يتفق عليها الطرفان خلف الأبواب المغلقة، إلا أن ما يرشح منها عبر التسريبات والمؤشرات السياسية كفيل بأن يرسم معالم الاتفاق العريضة؛ والتي تهدف بالأساس إلى تأسيس غرفة عمليات أمنية مشتركة تضم كيان يهود وسوريا وتركيا، تحت إشراف ورعاية أمريكية مباشرة ومكشوفة.

وبعد أسبوعين فقط من لقاء الأردن، التقى وزير خارجية سوريا أسعد الشيباني، خلال زيارة غير معلنة مسبقاً إلى تركيا، نظيره التركي حقان فيدان ومبعوث أمريكا الخاص إلى سوريا والعراق، السفير في أنقرة توم برّاك. وأشارت مصادر مطلعة للعربي الجديد إلى أن المسائل الأمنية وإعادة ترتيب الملفات الإقليمية تصدّرت جدول المحادثات. ورغم العتمة الإعلامية وغياب التصريحات الرسمية التفصيلية عن فحوى هذه اللقاءات، إلا أن المؤشرات تؤكد أنها تأتي في سياق العمل الحثيث على إتمام صيغة الاتفاق النهائي مع كيان يهود. ولعل التعليق الصريح من برّاك على اللقاء بمدح الشيباني عبر تغريدة على منصة إكس، يختصر المشهد كاملاً، إذ يعكس رضا أمريكا عن المسار والانضباط الذي تسير فيه سوريا في رسم علاقاتها الإقليمية والدولية وفق الرؤية الأمريكية.

وهنا، وأمام هذا المنزلق الخطير والمرحلة المفصلية، لا بد لنا من الوقوف عند عدة وقفات أساسية، لعلها تعيد للأذهان التضحيات الجسام وما أريقت لأجله الدماء الزكية، وتذكر بالأهداف والغايات الأصيلة التي خرج الناس لتحقيقها:

أولاً: وهم الرعاية الأمريكية وخديعة الحليف المتوازن. إن أمريكا، التي تمثل الداعم الرئيسي والسند المباشر لكيان يهود في حربه الضروس وإبادته لأهل غزة، لن تكون بحالٍ من الأحوال صديقاً أو حريصاً على مسلمي الشام في الوقت نفسه. إن عداء أمريكا للأمة الإسلامية ثابت وواضح كالشمس لكل ذي بصر وبصيرة. بل إن الشواهد التاريخية القريبة تؤكد أنها كانت الداعم الضمني والمحرك الأساسي لضبط إيقاع الصراع لصالح النظام البائد في حربه على شعبه، وإن ادعت في العلن خلاف ذلك عبر تصريحات الخداع السياسي. لقد تركت أمريكا المجرم يقتل الناس ويهدم المدن فوق رؤوس ساكنيها، واكتفت ببعض عقوبات شكلية لا تسقط نظاماً مجرماً ولا تمنع جريمة نكراء، لتأتي اليوم وتنصب نفسها عرّاباً للحلول والأمن في المنطقة!

ثانياً: خطورة رضا أمريكا، حيث إن مدح العدو لسياسة البلاد الخارجية وإشادته العلنية بالدبلوماسية المتبعة يضعنا جميعاً أمام سؤال جوهري ومحوري هو: ما الذي جعل هذا العدو الحاقد يرضى كل هذا الرضا؟ ألا ينبئ هذا الإطراء الأمريكي الصريح عن حجم التنازلات الخطيرة والجريمة العظمى التي تُرتكب اليوم في حق البلاد والعباد؟ إن رضا أمريكا الصليبية والكيان الغاصب لا يحصل أبداً إلا بعد تقديم خدمات جليلة تنفذ مخططاتهم وتضمن أمن يهود وتكرّس هيمنتهم السياسية والعسكرية على المنطقة، وتبطل أهداف التضحيات التي قدمها أهل سوريا طوال سنين الثورة.

ثالثاً: حصاد التطبيع المهانة وإهدار الثوابت، ماذا ستحصد سوريا أو أي بلد إسلامي من الخضوع لسياقات التطبيع ورغبات القوى الاستعمارية سوى الذل والهوان والارتهان الدائم لإرادة الأعداء؟ أليس الواجب الشرعي في إدارة الصراع والعلاقة مع العدو المحتل أن يكون المنطلق هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، والاعتماد على الأمة وقواها الذاتية؟ كيف يُسمح بأن تكون موجهات السياسة الخارجية مبنية على ما يمليه توم برّاك وما يرضي واشنطن وربيبها كيان يهود، متناسين واجب النصرة والتحرير والرفض القاطع لشرعنة وجود الاحتلال؟

رابعاً: لا بد من التأكيد على الواجب الملقى على عاتق الأمة. إن المسار الحالي يمثل خطراً يهدد هوية البلاد وثوابت أهل الشام، وإن السكوت عن تمرير هذه الاتفاقيات الأمنية تحت دعاوى "المصلحة الوطنية" أو "الواقعية السياسية" هو التردي بعينه. إن الأمة والفعاليات الثورية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى برفع الصوت وإعلان الرفض القاطع لكافة أشكال التطبيع المباشر وغير المباشر، والتأكيد على أن دماء الشهداء وتضحيات المهجرين والمستضعفين لم تكن لتكون ثمناً لغرفة عمليات أمنية مشتركة مع من يحتلون الأرض المباركة ويدنسون أقصاها ويبيدون غزتها.

إن التاريخ لا يرحم المساومين، وإن الأمة التي ترتضي رؤى أعدائها وتستبدل بعهودها ودماء شهدائها صفقات أمنية مشبوهة، إنما تكتب على نفسها التبعية والضياع. والواجب اليوم هو العودة إلى الجذور والثوابت، وتصحيح البوصلة قبل فوات الأوان.

بقلم أ.منير ناصر

تتمة:اريتريا من نظام منبوذ إلى شريك وظيفي : ترتيبات واشنطن في زمن حرب الممرات

في الإطار الأوسع، لم يعد البحر الأحمر مجرد ممر تجاري، بل امتداد لساحة الصراع مع إيران. فمن هرمز إلى باب المندب، تتحول الممرات إلى جبهات. وأي صراع مع طهران يرفع كلفة النفط، ويضخ التضخم في الاقتصاد الأمريكي، ويجعل قرار البنك الفيدرالي برفع الفائدة عبئاً إضافياً على أي إدارة في البيت الأبيض. وهنا تتبعثر أوراق ترامب الانتخابية : فمن جهة ، يريد موقفاً صلباً ضد إيران؛ ومن جهة أخرى، لا يريد أن يدفع الأمريكيون ثمن الحرب في أسواق الطاقة. وإريتريا، بموقعها قرب باب المندب، تدخل في هذه المعادلة ليس لأنها حليف موثوق، بل لأنها ورقة جغرافية يمكن استخدامها في حرب الممرات.

إريتريا من دولة معزولة إلى «دولة ارتكاز»

رفع العقوبات عن أسمرا لا يُقرأ كقرار خاص بإريتريا، بل كقطعة في إعادة ترتيب النفوذ والأمن حول البحر الأحمر. فقد رحّبت أسمرا بالخطوة، وترى فيها تصحيحاً لسياسة أحادية الجانب، وقد تستثمرها لتعزيز موقعها بين الصين وروسيا ودول الخليج وتركيا، دون أن تتحول إلى قاعدة أمريكية صريحة. والأمن البحري ومراقبة الممرات ومكافحة التهريب وتبادل المعلومات يمكن أن تكون مدخلاً عملياً لإعادة بناء العلاقة. الأهم الآن: هل تنتقل واشنطن من رفع العقوبات إلى صفقة سياسية/اقتصادية مع أسمرا، وربما ترتيبات حول ميناء عصب أو مصوع ؟ هنا تتغير المعادلة فعلاً بالنسبة إلى مصر وإثيوبيا والسعودية والصين. كما أن تحسين العلاقات الأمريكية مع أسمرا يمنح واشنطن قناة إضافية للتعامل مع البيئة الأمنية المحيطة بالسودان. وهكذا لا تتغير المعادلة لصالح إريتريا فقط، بل تتغير وظيفتها داخل النظام الإقليمي كله: من دولة معزولة إلى «دولة ارتكاز». والسؤال الحقيقي للمرحلة القادمة ليس: «هل ستتقارب أمريكا مع إريتريا؟»، بل: هل ستستخدمها واشنطن كجزء من ترتيبات جديدة لأمن البحر الأحمر، أم ستكتفي بإزالة العقوبات وفتح العلاقات؟ المؤشر الجليّ يكمن في الاتجاه نحو تطوير الموانئ والتعاون الاقتصادي والأمني، لتصبح المنطقة أمام مثلث استراتيجي جديد: مصر–السعودية–إريتريا، مع إثيوبيا في مركز الضغط، وتركيا كوسيط/شريك، وأمريكا كقوة موازنة، والصين وبريطانيا كقوى ذات مصالح متنافسة.

ختامًا:

ما جرى في إريتريا ليس مجرد "رفع عقوبات"، ولا مجرد تصحيح تقني لقائمة قانونية. إنه حلقة جديدة في سياسة فرق تسد المتجددة، تُلبَس فيها الأقنعةُ نفسها بأوجه جديدة: مرة "مكافحة الإرهاب"، ومرة باسم "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، ومرة "أمن الممرات". فمن هرمز إلى باب المندب، تُعاد توزيع الأدوار: إيران تُطوَّق، مصر تُستدعى، تركيا تُدار، الخليج يُوظَّف، وإريتريا تُخرَج من العزلة لأن جغرافيتها صارت أنفع من سجلها الحقوقي. وهكذا يتحول العرب والمسلمون إلى وقود يحترق في حرب ليست حربهم، خدمةً لمستعمر متلون، يبدل الحلفاء والخطاب والقوانين، لكنه لا يتبدل عند مصالحه وسيطرته.

لذلك، فإن المؤشر الحقيقي ليس في بقاء العقوبات أو زوالها، بل في قدرة المنطقة على رفض دور الوقود، وبناء إرادة مستقلة قبل أن يبتلعها البحر. ولن يكون ذلك إلا بإقامة دولة الإسلام، خلافة راشدة على منهاج النبوة، التي لم تر منطقة القرن الإفريقي أمنًا ولا ازدهارا إلا في ظلّ حكمها وعدلها، وإلا فسيبقى البحر الأحمر مسرحًا مفتوحًا لصراع لا ينتهي، وستبقى إريتريا وغيرها مجرد نافذة يفتحها المستعمر حين يحتاج، ويغلقها حين تنتهي مصلحته.

بقلم أ ياسين بن يحيى

من إشكالية الهويّة... ليس لنا غير الإسلام هويّة

يلاحظ شيوع مصطلح الهوية في السياسة والإعلام والحياة اليومية؛ إذ يُستخدم للدلالة على خصائص الفرد وانتماءاته، ويُنسب مجازًا إلى المجتمع والدولة والثقافة، وتنتشر تعبيرات من قبيل "هوية الدولة" و"صراع الهويات" و"أزمة الهوية".

وتعدّ إشكالية الهوية في الفكر الغربي الحديث واحدة من أعقد القضايا الفلسفية والاجتماعية والنفسية وهي تتمحور حول التساؤل عن ماهية الذات (الفردية أو الجماعية) وكيفية تحديدها في عالم دائم التغير ومترابط ، و تنبع الإشكالية من كون الهوية في تفكير الغربيين ليست معطى ثابتاً أو جامداً يُولد به الإنسان وينتهي الأمر، بل هي صيرورة بنائية ديناميكية وتفاعل مستمر بين "الأنا" و"الآخر".

و الحقيقة أنّ الهوية هي حقيقة الشيء أو حقيقة الشخص التي تميزه عن غيره؛ فهي ماهيته وما يوصف وما يعرف به ، ويقصد بها مجموعة الأوصاف والسلوكيات التي تميز الشخص عن غيره ، و هذا على خلاف سياق التعريفات السابقة المشيرة إلى عدم الاستقرار و الثبات في المعايير و التصرّفات ، فالهوية تتأسس على أصول و ثوابت تاريخية ولغوية وعقدية مشتركة (مثل العرق، الدين، أو التقاليد) تجعل من الأفراد متجانسين و متميّزين عن غيرهم و كذلك الجماعة تجعلها أمّة صاحبة حضارة متجانسة ومتميزة عن غيرها .

و تتشكل الهوية الحضارية المميزة لأمة من الأمم، بامتلاكها رؤية معينة عن الحياة، تقوم على مجموعة من القيم الاجتماعيّة والمعارف والمعتقدات والفنون والأخلاق والتقاليد والفلسفة، أي على عقيدة انبثق عنها تشريع يصوغ الحياة، يتمثل في طريقة للعيش، وينعكس على صورة قيم يرتضيها المجتمع، ومقاييس وقناعات تحكم بها الدولة، يُوثّقُ في إطار قانونيٍّ يَتمَثّلُ بدستور وتشريعاتٍ تصون تلك القناعاتَ والمقاييس والقيم وتحميها وتطبقها، حتى تتحول إلى تقاليدَ وعُرَفٍ مجتمعيةٍ راسخةٍ، مما يعطي تلك الأمة شخصيةً معينةً، وتجانسًا فكريًا سُلوكيًا قِيَمِيًّا يكفُل للإنسانِ السعادةَ والطمأنينةَ؛ وحيث إن سلوك الإنسان الذي سنحكم من خلاله بأنه إنسان راقٍ ناهضٌ، أو على النقيض هو منحطٌ..

الهوية و مفهوم الانتماء

و يحتل مفهوم الانتماء موقعًا مركزيًا في البناء الفكري و النفسي للأفراد و الجماعات؛ فالهوية لا تختزل في صفة يحملها الفرد أو في الفئة التي يصنَّفُ ضمنها، وإنما تتشكل عندما يصبح الانتماء إلى جماعة عنصرًا واعيًا في فهم الإنسان لذاته. لذلك لا يوجد فصل بين الهوية الفردية والهوية الجماعية على نحو حادٍ، وإنما يتعامل معهما بوصفهما وجهين لمسألة واحدة؛ إذ لا توجد هوية جماعية محضة، ولا هوية فردية قائمة بذاتها، وإنما تتشكل الذات في علاقة متبادلة مع الآخرين والجماعات التي ينتمي الفرد إليها.

الهوية و صراع "الأنا " و"الآخر"

إشكالية الهوية في المجتمعات المعاصرة مما خلق نوعاً من التجاذب الحاد بين الانغلاق الهوياتي الذي يعني الرغبة في الانكفاء على الذات والحفاظ الصارم على الثقافة المحلية و"شرعة الأسلاف" خوفاً من الذوبان والتبعية الثقافية و بين الاستلاب أو التماهي الكوني و الذي يعني الانجراف تفاقمت الكامل وراء النماذج الثقافية الغربية أو العولمية الوافدة، مما يؤدي إلى الاغتراب وفقدان الجذور.

و إشكالية الهوية هذه أوجدت لدى سائر الشعوب أزمة انتماء وازدواجية ثقافية حيث يجد الفرد نفسه مطالباً بالتوفيق بين قيم بيئته الأصلية ومتطلبات العصر أو المجتمع الجديد، مما قد يولّد أزمة نفسية واجتماعية إذا أخفقت السياسات في استيعاب هذا التعدد.

هل هناك أزمة هوية في الإسلام؟

يصوّر لنا الكثير من المفكرون وعلماء الاجتماع أنّ هناك أزمة هوية حادة يمر بها "المسلم المعاصر" والعالم الإسلامي اليوم بسبب ما يسمّونه "صدمة الحداثة الغربية والفجوة الحضارية " و يقولون أنّ الأزمة ليست في جوهر الإسلام كعقيدة أو نصوص، بل في كيفية تمثّل المسلمين لدينهم والتوفيق بينه وبين متطلبات الحداثة والعولمة.

بدأت الأزمة في تقديرهم بشكل جليّ منذ التماس المباشر مع الاستعمار الغربي وصدمة التطور التقني والعلمي للغرب. وجد المسلم نفسه أمام مفارقة: تاريخه وتراثه يخبرانه بأنه ينتمي لأمة رائدة ("كنتم خير أمة أخرجت للناس")، بينما واقعه المادي يعكس تراجعاً اقتصادياً وسياسياً ومعرفياً. هذا التناقض ولد اهتزازاً في الثقة بالذات وأنتج شروخاً في الهوية. و الحلّ في تقديرهم يتمثّل في محاولة العيش بهوية "مزدوجة" أو "هجينة" حيث يجب أن يمارس المسلمون شعائر دينهم وفي الوقت ذاته يستهلكون ويتأثرون بالنمط الغربي في تفاصيل حياتهم اليومية و هذا لا يتعارض مع صميم الهوية التي تعني في نظرهم الصيرورة و الديناميكية والتفاعل مستمر بين "الأنا" و"الآخر".

الهوية الإسلامية .. ماذا تعني ؟

وعند الحديث عن الهوية الإسلامية فهي تعني تلك التي تميّز بها المسلم من الانتماء إلى دين الله أي الإسلام وعقيدة التوحيد، فبها يعتز المسلم، وبها يوالي، وبها يعادي أو يحب أو يكره ، وهي منهج المسلم الذي يتابع فيه سنن من تقدمه من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، ويسأل الله الهداية والثبات عليه في دعائه في الصلاة حيث يقول: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ *صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ﴾

إنّ قضية الهوية الإسلامية هي قضية محورية ، والمشكلة تكمن في أن أكثر المسلمين مضللون اليوم لم يعوا أن الأعداء من حولهم على اختلاف مذاهبهم وعقائدهم لا هدف لهم إلا استئصال شأفة الإسلام، وطمس الهوية الإسلامية وصهرها في دائرة العالمية الأممية، وإزالتها من الوجود؛ فالهوية الإسلامية -هي لا غيرها - الخطر الماثل أمام القوى الراغبة في احتواء العالم الإسلامي والسيطرة عليه سيطرة فعلية ودائمة، يقول تعالى: ﴿وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ [البقرة:217]، وقال تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ [النساء:89]، وقال سبحانه: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ اليهُودُ وَلا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة:120]. فهي هوية متميزة عما عداها؛ حيث إنها هوية في غاية الوضوح، ولا يمكن أبداً أن تختلط أو تلتبس بغيرها من الهويات حيث أكد الإسلام نشأة الناس من أصل واحد! فهم يرتبطون بنسب الأخوّة الإنسانية العامة.. تدبَّروا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: 13)، وأنه وإن كان لكل أهل بلد ما يتميزون به من بيئة أو زيّ أو لغة أو سلالة ، فإن هذا أمر طبيعي بين البشر فقد خلقنا الله تعالى مختلفين، ولا يجوز للمسلم أن ينفي نسبته للإسلام، ولا أن يدعي نسباً غير نسبه الأصلي و هو الدين الإسلامي.

الهوية من الدين ..بل هي الدين

وأهمية هذه الهوية في حياة المسلم مثل أهمية الدين في حياته، لأنها تنبثق عنه وتنكر المسلم لها خطير على معتقده ودينه وكلما توافقت هوية الفرد مع هوية المجتمع المسلم تعمّق إحساسه بالانتماء لهذا المجتمع واعتزازه به، أمّا إذا تصادمتا فهناك تكون أزمة الهوية وأزمة الاغتراب، وإلى معناها أشار النبي ﷺ بقوله: «إن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود كما بدأ غريباً، فطوبى للغرباء» وفي بعض الروايات قيل: من الغرباء؟ فقال: «أناس قليل في أناس سوء كثير، من يعصيهم أكثر ممن يطيعهم».

ومن أراد أن يدرك الفرق بين العزة التي تكتسبها الأمة من الهوية الإسلامية وبين الذل حين تخلت عن هذه الهوية الإسلامية فلينظر إلى النموذج التركي الممسوخ؛ إنه أقبح صورة لمسخ الهوية، وأقبح مثال يمكن أن يضرب بالضياع والذل والهوان والخيانة التي يتنفس بها من تخلّوا عن الهوية الإسلامية ، فبعدما كانت تركيا عاصمة الخلافة تخلّى حكّمها عن الإسلام بل حاربوه ، وفعلوا كل ما فعلوا من أجل أن يرضى عنهم الأميركيين والغربيون، لكن مع كل هذا احتقروهم و لم يعبأوا بهم مع أن الدواء واضح وهو العودة إلى مصدر العزّ، لكنهم يأبون إلا الذل والهوان، فهذا أقبح نموذج لمسخ الهوية وما يترتب عليه من ضياع وهوان ومذلة.

بقلم أ.محمد زروق

حين تصبح ندرة الماء بابًا للوصاية

البنك الدولي وأزمة السيادة الاقتصادية في تونس

في الثاني والعشرين من سبتمبر 2026، نشر البنك الدولي تقريره الجديد حول الاقتصاد التونسي، واضعًا أزمة المياه في قلب النقاش حول مستقبل النمو والتشغيل. ووفق التقرير، لا يتجاوز نصيب الفرد في تونس نحو 380 مترًا مكعبًا من المياه العذبة المتجددة سنويًا، وهو مستوى يقع دون عتبة الندرة المائية المطلقة، فيما يمكن أن يؤدي استمرار الضغوط المناخية والمائية إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.4 بالمائة بحلول 2050، فضلًا عن فقدان ما لا يقل عن 30 بالمائة من الوظائف الزراعية. غير أن أهمية التقرير لا تكمن في هذه الأرقام وحدها، وإنما في نقل المياه من خانة الخدمة العمومية إلى خانة العوامل التي تحدد مستقبل الاقتصاد نفسه.

وهنا نأتي إلى المسألة السياسية التي قد تحجبها التقارير الاقتصادية. فحين يصبح الماء شرطًا للنمو والإنتاج والغذاء، فإن تمويل مصادره وشبكاته وتقنياته وإدارته لا يعود شأنًا تقنيًا محضًا، بل يصبح جزءًا من السيادة الاقتصادية. وقد وافق البنك الدولي في مارس 2026 على تمويلين لتونس بقيمة إجمالية بلغت 332.5 مليون دولار لمياه الشرب والري، ضمن برنامج أوسع تصل حزمة تمويله إلى نحو 700 مليون دولار خلال عشر سنوات. كما يدعو البنك إلى إصلاح الإطار القانوني، وتحسين استرداد التكاليف ، وتقليص خسائر الشبكات ، وتعزيز الرقمنة وإعادة استخدام المياه ، فيما يقدّر حاجات تونس الاستثمارية في إطار خطة المياه 2050 بنحو 900 مليون دولار سنويًا حتى منتصف القرن.

إن سوء إدارة الموارد، والتفريط في المائدة المائية، والتمكين للخواص من رؤوس الأموال من العيون ومنابع المياه، هو جزء من الأزمة التي صنعها النظام في تونس.

لكن وجود أزمة حقيقية لا يلغي السؤال عن الطريقة التي تُدار بها، ولا عن الجهات التي تحدد أولويات الاستثمار وشروط التمويل. فالأزمة، في الاقتصاد السياسي، قد تتحول إلى مجال لإعادة توزيع النفوذ والفرص، بما يحفظ سيادة البلد ويحقق الأمن المائي، أما أن تصبح الحاجة إلى استثمارات ضخمة في التحلية والمعالجة والشبكات والري والتكنولوجيا، مدخلا لفتح الأبواب على مصراعيها أمام البنوك الدولية، فذلك هو عين الفساد. فهل يصح أن نترك للبنك الدولي أن يحدد أولوياتنا وأن يعمل أيضًا على تهيئة مشاريع للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات تشمل المياه والتحلية ومعالجة الصرف الصحي؟

من هنا تبرز دلالة الدين بوصفه أكثر من مجرد مصدر للمال.

فحين تكون الدولة ضعيفة القدرة على تمويل قطاع حيوي، بينما تأتي الأموال والخبرة والمعايير الإصلاحية من الخارج، يصبح المقرض قادرًا، بحكم موقعه في النظام الرأسمالي العالمي، على التأثير في الخيارات المتاحة أمام الدولة، دون الحاجة إلى إدارة مباشرة لهذا القطاع. وهذه إحدى صور الهيمنة الاقتصادية الحديثة التي لا تحتاج إلى احتلال الأرض، إذ يمكن أن تمر عبر القروض، والخبرة، وشروط الإصلاح، وإعادة هيكلة المؤسسات، وفتح المجالات أمام رأس المال الخاص.

وتزداد حساسية المسألة لأن الماء مرتبط مباشرة بالأمن الغذائي. فتراجع الموارد المائية يضغط على الزراعة، ويؤثر في الصناعات الغذائية، وقد يزيد الحاجة إلى استيراد الغذاء، بما يرفع الضغط على العملة الصعبة ويزيد بدوره الحاجة إلى التمويل الخارجي. وهكذا يمكن أن تتشكل دائرة من الاعتماد: ندرة مائية، ثم تراجع في الإنتاج، ثم ارتفاع في الواردات، ثم ضغط مالي، ثم حاجة أكبر إلى القروض، بما يمنح الدائنين مساحة أوسع للتأثير في السياسات الاقتصادية، من خلال تمويلات تجعل البلاد تعتمد بصورة دائمة على التكنولوجيا الأجنبية وعقود الصيانة والخبرة والتمويل الخارجي.

فإذا كانت ندرة المياه ستجعل القطاع أكثر أهمية في العقود المقبلة، فإن امتلاك القدرة على إنتاج التكنولوجيا وإدارة الموارد وتمويل جزء متزايد من الاستثمارات محليًا يصبح جزءًا من الأمن القومي نفسه.

إن ما يجب أن يرسخ في الأذهان، هو أن الماء في تونس، ليس مجرد مورد أو خدمة. إنه شرط للزراعة والصناعة والغذاء والاستقرار الاجتماعي، ولذلك فإن أمنه هو جزء من سيادة هذا البلد، وهكذا يجب أن يكون. وإن خطر الاقتراض لا يغيب عن عاقل، وبخاصة من قبل البنوك العالمية، القادرة على اغتيال الحكومات اقتصاديا، وهي الأقدر في هذه الحالة على تحويل الاقتراض المتكرر إلى شرط لتأمين الماء، وهنا تصبح التكنولوجيا والإدارة والتمويل كلها مرتبطة بالخارج.

فهل من يملك سلطة القرار في هذا البلد على وعي بخطورة السياسات المتبعة وعواقبها على البلد وأهله، أم أن هامش القرار قد تقلص إلى درجة لا يمكن فيها أن نقول "لا" للبنك الدولي، حتى وإن تعلق الأمر بأمننا المائي والغذائي؟

وهل تحل الأزمة بتصريحات من قبيل أن "تونس تدعم الجهود المبذولة لإدراج مسألة المياه ضمن أولويات أجندة الأمم المتحدة" أم تحل بقرض جديد من البنك الإفريقي للتنمية لصالح "الصوناد " قدر بحوالي 377 مليون دينار؟

إن السياسة الحالية جزء من الأزمة، وما لم يفكر قادة المنطقة وخبراؤها في إدارة المياه الجوفية بشكل مشترك وفق أحكام الإسلام فإن الأمن المائي ومن ثم الغذائي سيصبح بأيدي المؤسسات الرأسمالية الدولية التي تتحرك بمنطق الوصاية. والأصل فهو أن تكون إدارة هذه الموارد من قبل دولة الإسلام دولة الخلافة، فهي ملكية مشتركة لجميع المسلمين، ولا يمكن لأي بلد بعينه أو شخص بمفرده أن يدعي ملكية هذه الممتلكات العامة. ولكن يمكن لجميع المسلمين الاستفادة من هذه الموارد وفقا لقواعد الإسلام، لأن النبي ﷺ قال: (المُسلِمونَ شُرَكاءُ في ثَلاثَ: فِي الكَلَاءِ، والماءِ وَالنَّارِ). رواه أبو داود.

بقلم م. وسام الأطرش

المدير المسؤول
منصف المقدم
رئيس التحرير
محمد الحبيب الحجاجي
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس 71345949
الهاتف 71345950
M . I . P.